دور الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في زيادة معدلات التشغيل بالجزائر:

دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2018

The Role of Domestic and Foreign Direct Investments in Increasing Employment Rates in Algeria: An Empirical Study During the Period 2001-2018

أ.د. بن يوب لطيفة[1] / جامعة تلمسان (الجزائر)
benyoub.latifa@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/25 تاريخ القبول: 2023/03/18 تاريخ النشر: 2023/06/09

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في زيادة معدلات التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2018، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وباستعمال المتغيرات التالية الاستثمار المحلي والاجنبي المباشر الوارد كمتغيرات مستقلة ومعدل التشغيل كمتغير تابع.

وأشارت نتائج الدراسة الى وجود تأثير ايجابي ومعنوي للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة على معدلات التشغيل في المدى القصير، مما يؤكد بان الاستثمارات تعمل على زيادة معدلات التشغيل بالجزائر، إلا أنها لم تصل الى المستوى المطلوب، لذا لابد من تدعيمها من خلال تحقيق المزيد من التعديلات والتحفيزات لهاته الاستثمارات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار المحلي؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ معدلات التشغيل؛ الجزائر؛ منهج الحدود.

تصنيف JEL: E22؛ F21؛ C32.

Abstract:

The objective of this study is to determine the role of domestic and foreign direct investments in improving employment rates in Algeria from 2001 to 2018, by applying the Auto-regressive Distributed Lag (ARDL) Model and by using the following variables: domestic and foreign direct investments as independent variables and employment rates as a dependent variable.

Our empirical results show a significant positive impact for domestic and foreign direct investments on employment rates in the short term, which confirms that this investments increase employment rates, but did not reach the desired results, which need more support by realizing more adjustments and stimulus for these investments.

Keywords: *Domestic Investment; Foreign Direct Investment; Employment Rates;Algeria; ARDL Model.*

Jel Classification Codes *:E22 ; F21 ; C32.*

[1] المؤلف المرسل: بن يوب لطيفة، الإيميل: benyoub.latifa@univ-tlemcen.dz

I -تمهيد :

تعد الاستثمارات من الموضوعات المهمة، التي عرفت اهتماما كبيرا خصوصا في العقود الأخيرة، سواء من قبل الباحثين، أو من قبل الحكومات، وذلك لأنها عادة ما تحقق زيادة في معدلات التشغيل، مما يؤدي الى التقليل من مستويات البطالة التي تمثل احدى المشكلات الاساسية التي تواجه الدول، وبالتالي تحسين مستوى المعيشي للأفراد.

لذلك عملت الجزائر، منذ بوادر تسعينات القرن الماضي، على تنفيذ جملة من التحولات الاقتصادية، تصب مجملها في تشجيع مختلف أنواع الاستثمارات، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي من خلال تعديل القوانين المتعلقة بهم، بغية تحقيق أهدافها الواردة ضمن مخططاتها التنموية، غير أنها لم تعرف أي تغيرات في تلك الفترة نظرا للأزمة الداخلية التي عرفها الاقتصاد الوطني، والتي نتج عنها عزوف الكثير من المستثمرين المحليين من الاستثمار داخل الجزائر فضلا عن غياب ضمانات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

لتشهد الاستثمارات بشقيها المحلية والأجنبية المباشرة تطورا ملحوظا بداية من عام 2001م، نتيجة ارتفاع أسعار النفط من جهة، مما أدى إلى تكوين فوائض مالية كبيرة، نجمت عنها القيام بالعديد من المشاريع، واصدار قانون الاستثمار المعدل من جهة أخرى، الذي عمل على توفير المناخ الملائم مع وضع آليات لتطويره، فضلا عن منح عدة امتيازات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1.I- إشكالية البحث :

تعتبر الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، حيث تؤدي الى توفير مناصب شغل، كما تساهم في انتاج سلع بديلة للواردات، إضافة الى انها تعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

لذا عملت الجزائر منذ عام 2001م، على تنفيذ مجموعة من السياسات بهدف زيادة هاته الاستثمارات، بما يكفل لها تحقيق أهدافها؛ الأمر الذي يدفعنا الى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في زيادة معدلات التشغيل بالجزائر؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ماذا نعني بالاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة؟؛
2. ما هو واقع الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وكذا معدلات التشغيل في الجزائر؟؛
3. ما العلاقة بين الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة ومعدلات التشغيل في الجزائر؟

2.I- فرضيات البحث :

يأتي موضوعنا الراهن كمحاولة لتسليط الضوء على مدى فعالية الاستثمارات في زيادة معدلات التشغيل، وانطلاقا من ذلك فان دراستنا تقوم على الفرضية التالية:

- وجود تأثير ايجابي ومعنوي للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة على معدلات التشغيل في الاقتصاد الجزائري؛

3.I- أهداف البحث :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في الجزائر؛
- توضيح كذلك واقع معدلات التشغيل بالجزائر؛
- تبيان دور الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في زيادة معدلات التشغيل بالجزائر.

I.4.- أهمية البحث :

يمكن تحديد أهمية الدراسة بالنقاط التالية:

1. تتمثل أهمية الدراسة في تركيزها على موضوع الاستثمارات الذي يشهد اتجاها متزايدا ومتسارعا في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يتطلب معرفة دوره في الرفع من معدلات التشغيل؛
2. تنبع أهمية الدراسة في تناولها لموضوع الاستثمارات، التي سعت الجزائر منذ عام 2001م الى تحقيق قفزة نوعية فيه؛
3. تكمن أهمية الدراسة في إثراء الدراسات العلمية في مجال الاستثمارات، ومحاولتها للتوصل إلى مجموعة من النتائج التي تساعد في وضع الخطط المناسبة.

I.5.- الدراسات السابقة:

لقد أظهرت العديد من الدراسات الدور الإيجابي للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في زيادة معدلات التشغيل، ومن أهمها دراسة(Adams, 2009)التي أظهرت وجود تأثير ايجابي معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي بإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لعينة تتكون من 42 دولة، خلال الفترة 1990-2003، وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى. ودراسة (Ullah, Shah, &Khan, 2014) التي أوضحت وجود علاقة طويلة الاجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي بباكستان، وكذا علاقة سببية فيما بينهم خلال الفترة 1976-2010، وذلك باستعمال طريقة التكامل المشترك لجوهانسن واختبار السببية، مما يؤكد الدور الإيجابي للاستثمارات المحلية والأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي.ودراسة (الصبيحي، 2016)التي أشارت الى أن الاستثمار المحلي والأجنبي يساهم في تنمية اقتصاد العراق وكذا الدول المجاورة، من خلال مساهمتهما في تمويل العديد من الفرص الاستثمارية في القطاعات المختلفة، وذلك باستعمال طريقة الانحدار خلال الفترة 1990-2010.ودراسة (Bouchoucha & Bakari, 2019) التي كشفت عن وجود تأثير سلبي للاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على المدى الطويل بتونس، ووجود تأثير إيجابي لهما على المدى القصير فقط، خلال الفترة 1976-2017 وباستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع. ودراسة (البجاري و المشهداني، 2019) التي أوضحت غياب دور الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في التقليص من معدلات البطالة في العراق نظرا لتركز الاستثمارات في القطاع النفطي التي يتم فيه استعمال العمالة الأجنبية الماهرة خلال الفترة 1985-2018 وباستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة.

II-الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة ومعدلات التشغيل بالجزائر

II- 1- ماهية الاستثمار:

يمكن تعريف مصطلح الاستثمار من الناحية اللغوية (مشهور، 1991، صفحة 44)،على أنه استخدام المال و تشغيله بقصد زيادته و تنميته.

أما من الناحية الاصطلاحية فيعرّف على أنه استخدام المدخرات من أجل تكوين طاقات إنتاجية جديدة واللازمة لعمليات انتاج السلع، الخدمات(عمر، 2018، صفحة 5).

كما عرّف كذلك، على أنه ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها في المستقبل، حيث يعتبر كذلك على أنه إنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد، ولذلك يطلق عليه البعض اصطلاح الانفاق الرأسمالي(عبد المطلب، 2010، الصفحات 22-23).

مما سبق، نستنتج أنّ الاستثمار هو عبارة عن استخدام الأموال في احدى مجالات التنمية من أجل الحصول على عائد في المستقبل.

ويمكن تصنيف الاستثمارات وفق عدة معايير، فنجد وفق معيار الزمن استثمارات متوسطة وطويلة الأجل أو قصيرة الاجل، كما يمكن التمييز بين الاستثمارات العينية أو المالية أو النقدية أو المعنوية وذلك حسب طبيعتها، بالإضافة الى الاستثمارات المحلية أو الأجنبية وفق معيار المجال الجغرافي(عبد المطلب، 2010، صفحة 47).

فالاستثمارات المحلية هي تلك الاستثمارات التي تتم برؤوس أموال محلية وطنية حيث لا تتعدى حدود الدولة؛ أما الاستثمارات الأجنبية فهي التي تتم في دولة أخرى وذلك بانتقال رؤوس الأموال الى الدولة المضيفة.

ونجد نوعين من الاستثمارات الأجنبية هي المباشرة وغير المباشرة، حيث نعني بالأولى قيام المستثمر بممارسة نشاط اقتصادي في الدولة المضيفة، أما الثانية فتتخذ شكل الاكتتاب في الأسهم والسندات الصادرة عن الدولة المضيفة.

II- 2- واقع الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في الجزائر:

إنّ تحليل واقع الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في الجزائر، يتطلب منا معرفة تطور نسبة الاستثمارات الى الناتج المحلي الإجمالي، وهي عبارة عن مؤشر يقيس النسبة المئوية لتدفقات الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2018، والتي نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل (1): نسبة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة الى الناتج المحلي الاجمالي

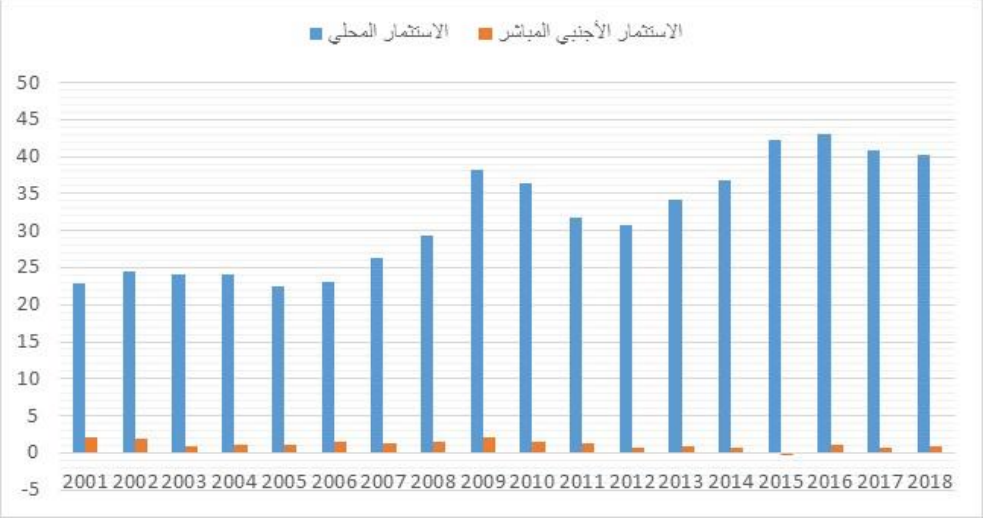

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك العالمي:

Investissements étrangers directs, entrées nettes (% du PIB) - Algeria | Data (banquemondiale.org)

Formation brute de capital fixe (% du PIB) - Algeria | Data (banquemondiale.org)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن حصة اجمالي الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر تميزت بارتفاع مستمر، فقد سجلت نسبة 22,83 % في سنة 2001 لتصل الى نسبة 40,26% في سنة 2018 ، ويعود هذا الى ارتفاع أسعار النفط الذي نجم عنه تكوين فوائض مالية كبيرة مما أدى الى القيام بالعديد من المشاريع، نظرا لاعتماد الكبير للجزائر على ايرادات صادرات المحروقات، ما أثر ايجابيا على الاقتصاد الوطني، إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية بما فيها الاستثمار المحلي وهو ما يعكس ارتفاع في المنحى خلال فترة الدراسة.

أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة فنلاحظ تذبذب في تدفقاته من خلال ارتفاعه احيانا وانخفاضه أحيانا أخرى خلال فترة الدراسة، حيث بلغ نسبة 2,03% في سنة 2001، في حين سجل فقط نسبة 0,83% في سنة 2018، وهو ما يدل على انخفاض قدرة الجزائر على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، مما يؤكد أن هاته الاستثمارات لم تكن عند المستوى المرغوب رغم الجهود المبذولة بتعديل القوانين الخاصة بها منذ عام 2001، ويرجع ذلك الى العديد من المعوقات، تأتي في قمة هاته المعوقات صعوبة الوصول إلى التمويل بنسبة 15.3 %، البيروقراطية الحكومية بنسبة 14.2 %، وانتشار ظاهرة الفساد بنسبة 9.6%، إضافة إلى تعقيد الأنظمة الضريبية، ضعف البنية التحتية وارتفاع معدلات التضخم، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (2): معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

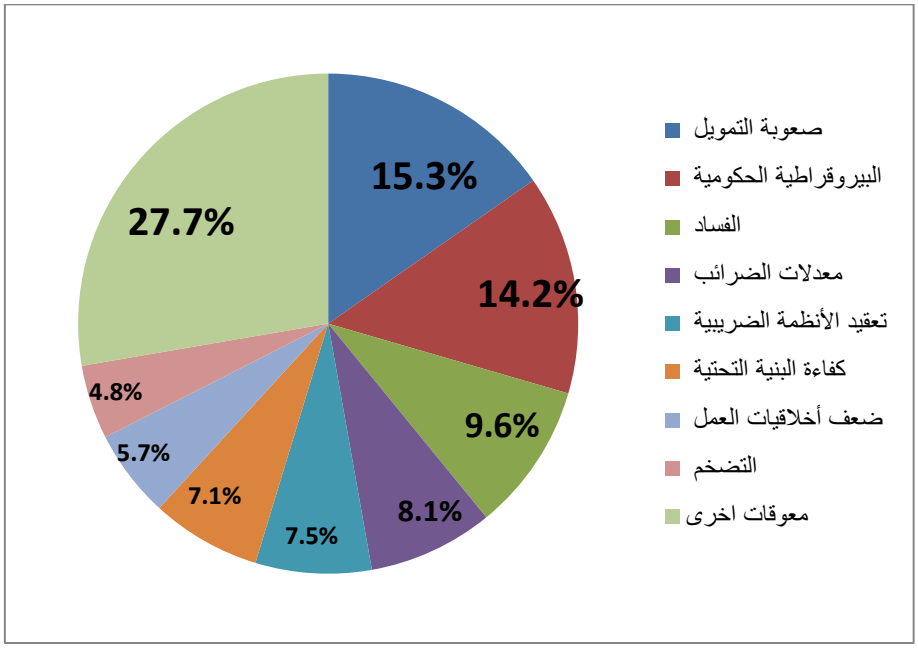

المصدر: World economic forum, the global competitiveness report2015-2016p94

II- 3- واقع معدلات التشغيل بالجزائر:

سيتم توضيح واقع معدلات التشغيل من سنة 2001 الى 2018، وذلك لمعرفة مدى قدرة الاستثمارات بشقيها في زيادة مناصب الشغل، كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل (3): معدلات التشغيل بالجزائر

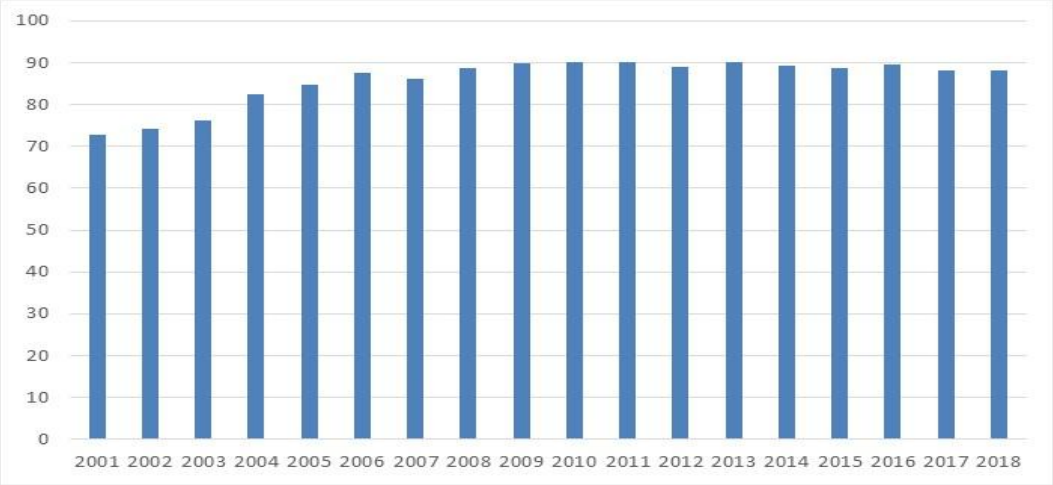

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي

Report for Selected Countries and Subjects (imf.org)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات التشغيل بالجزائر، تميزت بارتفاع متواصل من سنة 2001 الى غاية 2009، وهذا يعود الى ارتفاع أسعار النفط مما مكن الدولة الجزائرية في وضع برنامج للاستثمارات العمومية اتخذ عدة أشكال تمثل الأول في تنشيط النمو من 2001الى 2004، الثاني التكميلي من 2005 الى 2009 ، والثالث في عام 2010 لاستكمال البرنامج التكميلي، فضلا عن إنشاء العديد من الأجهزة على سبيل المثال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وغيرها؛ الا أن الفترة الثانية أي منذ سنة 2010 الى 2018 فشهدت ثبات نسبي، وهذا يعود الى تعرض العديد من المؤسسات التي أنشأت للإفلاس من جهة، والمناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل غير دائمة من جهة أخرى وبالتالي فهي معرضة للزوال إذا تعرضت الدولة إلى نقص في المداخيل التي مصدرها الوحيد هو العائدات على النفط.

II- 4- عدد مناصب الشغل المحققة من الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة بالجزائر

يوضح الجدول الموالي عدد مناصب التشغيل التي وفرها كل من الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر الوافد خلال الفترة 2001-2018:

الجدول (1): عدد مناصب الشغل المحققة من الاستثمارات

نوع الاستثمار	مناصب الشغل	النسبة
الاستثمار المحلي	1098011	89.15%
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	133583	10.85%
المجموع	1231594	100%

المصدر: بيانات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

www.andi.dz/index.php/fr/bilan-des-investissements

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الإستثمار المحلي حقق حوالي 1098011 منصب شغل، أي بنسبة 89,15 %، أما الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد فلقد حقق حوالي 133583 منصب شغل، اي بنسبة 10,85 % فقط وذلك خلال فترة الدراسة2001-2018، لتبين لنا كذلك ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر،

لذا يتوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة حتى تتمكن هاته الإستثمارات بخلق أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل في الجزائر.

III-منهج الدراسة

من أجل قياس دور الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في زيادة معدلات التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2018، تم استخدام بيانات سنوية لمعدلات التشغيل كمتغير تابع والاستثمار المحلي والأجنبي المباشر كمتغيرات مستقلة، التي استخرجت من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، واستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، المعروف كذلك بالتكامل المشترك لمنهج الحدود (ARDL)، المقدم من طرف(Pesaran, Shin, & J. Smith, 2001, p. 289)، والذي يعمل على تحديد العلاقة التوازنية في الآجال الطويلة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما يعتبر أفضل النماذج في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة باختبار التكامل المشترك لجوهانسن؛ ويتم التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود وفق الخطوات التالية:

III-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

ان الشرط الأساسي للتكامل المشترك لمنهج الحدود يكمن في أن المتغيرات يجب أن تكون مستقرة عند المستوى I(0) أو من الدرجة الأولى I(1) أو مزيج منهما، ومن بين أهم الأساليب المستعملة لاختبار جذر الوحدة على سبيل المثال هو اختبار لديكي فولر الموسع(Dickey & Fuller, 1979, pp. 427-431)ويتضمن هذا الاختبار ثلاثة معادلات انحدار مختلفة تحتوي الأولى على الحد الثابت والثانية بوجود الحد الثابت والاتجاه العام والثالثة بدون حد ثابت واتجاه عام، ويتم اختبار فرضية العدم والتي تعني وجود جذر الوحدة أو المتغير غير مستقر إذا كانت القيمة المطلقة tالمحسوبة أصغر من القيمة المطلقة t الجدولية، وهو ما يتطلب اعادة الاختبار مرة أخرى لكن بعد أخذ الفروق، والفرضية البديلة التي تدل على استقرار السلسلة وذلك إذا كانت القيمة المطلقة tالمحسوبة أكبر من القيمة المطلقة t الجدولية، مع العلم أن برنامج Eviews المستعمل في هاته الدراسة يتيح لنا الاستعمال المباشر لهذه الاختبارات.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية السلاسل الزمنية:

الجدول (2): اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية السلاسل الزمنية

	عند المستوى			عند الفرق الأول			الاستقرارية
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدونهما	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدونهما	
DI	1,13-	-1.14	0.53	-3.20-	3,82-	2,82-	I(1)
FDI	2,07-	2,24-	1,42-	3,66-	3,42-	3,80-	I(1)
EMP	3,86-	3,70-	3,00-	-	-	-	I(0)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9

علما أن t الجدولية :

	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدونهما
%1	3,92-	-4.66	-2.71
%5	3,06-	-3.73	-1.96
%10	2,67-	-3.31	-1.60

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة عند المستويات 1%، 5% و10% للمتغيرين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، حيث كانت القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية مما يعني أن المتغيرات غير مستقرة في مستوياتها؛ لذلك سنقوم بإعادة الاختبار عند الفرق الأول، ويتضح لنا رفض فرضية العدم لانالقيم المحسوبة كانت أكبر من القيم الجدولية، مما يعني رفض الفرضية العديمة وبالتالي قبول الفرضية البديلة باستقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول(1)I ؛ في حين تبين رفض فرضية العدم بالنسبة للمتغير معدلات التشغيل، مما يعني عدم وجود حذر الوحدة عند المستوى أي أنها مستقرة عند المستوى (0)I.

III-2-اختبار الحدود

يمكن كتابة نموذج التكامل المشترك لمنهج الحدود وفقا للصيغة التالية:

$$\Delta Y_{i,t} = \alpha + \beta_1 Y_{i,t-1} + \beta_2 X_{i,t-1} + \sum_{i=1}^{q} \delta_1 \Delta X_{i,t-i} + \sum_{i=1}^{q} \delta_2 \Delta Y_{i,t-i} + \varepsilon_t$$

حيث:

α: الحد الثابت

β : معلمات طويلة الأجل

δ : معلمات قصيرة الأجل

ε_t : الخطأ العشوائي

ويتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة تتمثل فيما يلي: $H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0$ وذلك بمقارنة قيمة الإحصائية (F) مع القيمة الحرجة الجدولية(قيم الحدود العليا والدنيا)،ويتم قبول هذه الفرضية إذا كانت قيمة الإحصائية (F) أصغر من القيمة الجدولية، مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات تتمثل فيما يلي: $H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$ وذلك إذا كانت قيمة الإحصائية (F) أكبر من القيمة الجدولية.

بعد التأكد من أن متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى والفرق الأول، سيكون نموذج اختبار الحدود هو الأنسب لقياس دور الاستثمارات في زيادة معدلات التشغيل بالجزائر، يوضح الجدول الموالي النتائج المتحصل عليها:

الجدول (3): نتائج اختبار الحدود

وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة	الاحصائيةF	القيمة	عدد المتغيرات
	مستوى المعنوية	القيم الدنيا	القيم العليا
	%10	2,63	3,35
	%5	3,1	3,87
	%2,5	3,55	4,38
	%1	4,13	5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9

نلاحظ من خلال نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، حيث أن قيمة احصائية F جاءت أكبر من كل القيم الجدولية العليا عند درجة معنوية 1% ،2,5%، 5% و10% مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة ومعدلات التشغيل خلال فترة الدراسة.

III-3-تقدير المعلمات على المدى الطويل

يتم تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) المقدمة من طرف من (Phillips & Hansen, 1990, p. 99) بهدف الحصول على تقدير أمثل لانحدار التكامل المشترك، وذلك من أجل الحصول على أعلى كفاءة في التقدير من خلال تعاملها مع كثير من المشاكل على غرار الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات.

نلاحظ من خلال الجدول الموالي نتائج تقدير معلمات النموذج على المدى الطويل:

الجدول (4): معلمات النموذج على المدى الطويل

المتغيرات	المعامل	الانحراف المعياري	إحصائية T	الاحتمال
DI	0,11	0,17	0,66	0,52
FDI	0,05	0,06	0,74	0,47
C	2,13	0,26	8,05	0,00

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاستثمار المحلي يؤثر ايجابيا (0,11+) ولكن غير معنويا (لان قيمة الاحتمال 0,52 أكبر من 0.05) على معدلات التشغيل، مما يعني حجم الاستثمار المحلي لا يساهم في زيادة معدلات التشغيل على المدى الطويل، نظرا لصعوبة التحكم والتسيير في الأجهزة المتخصصة بالتشغيل، وكذا أن غالبية المناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل مؤقتة، وبالتالي فهي معرضة للزوال إذا تعرضت الدولة الجزائرية إلى نقص عائدات النفط؛ كما يتضح أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير ايجابي (0.05+) وغير معنوي (لان قيمة الاحتمال 0,47 أكبر من 0.05) على معدلات التشغيل بالجزائر، مما يعني أن غالبية

الاستثمارات الأجنبية ترتكز على القطاع النفطي الذي يستدعي استعمال أيدي عاملة أجنبية بدلا من العمالة الوطنية.

III-4-نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

ان تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد يعمل على تعديل أي حالة غير متوازنة نحو التوازن في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، مع ادخال الفروق على المتغيرات، ويجب أن تكون معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، كما يسمح كذلك بتقدير معلمات النموذج على المدى القصير، يبين الجدول الموالي نتائج نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:

الجدول رقم (5): نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

المتغيرات	المعامل	الانحراف المعياري	إحصائية T	الاحتمال
D(DI)	0,04	0,03	1,21	0,05
D(FDI)	0,03	0,01	2,79	0,01
CointEq(-1)	0,20-	0,03	6,55-	0,00

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9

توضح النتائج التقدير ان معامل تصحيح الخطأ غير المقيد سالب ومعنوي، مما يؤكد مرة أخرى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة الواردة في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما تبين وجود تأثير إيجابي ومعنوي للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة على معدلات التشغيل في المدى القصير.

III-5-استقرارية النموذج

لإجراء اختبار استقرارية النموذج نقوم بالاختبارين التاليين:

الشكل (4): اختبار المجموع التراكمي للبواقيCUSUMSQ

الشكل (5): إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقيCUSUM

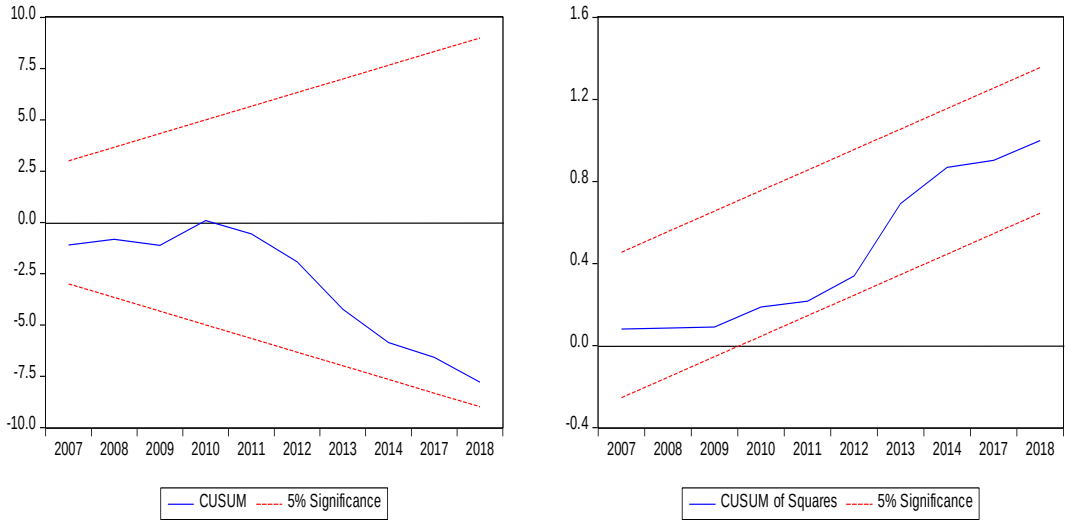

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9

يتضح من الشكل أعلاه أن الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي يقع داخل الحدود الحرجة أي الحد الأعلى والحد الأدنى عند مستوى معنوية 5%، مما يعني أن النموذج المستعمل مستقر هيكليا في الآجال القصيرة والطويلة خلال فترة الدراسة.

IV- الخاتمـــــــــــــة:

تبيّن لنا من خلال هذه الدراسة، أنّ للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة دور ايجابي في زيادة معدلات التشغيل بالجزائر على المدى القصير فقط، وذلك خلال الفترة 2001-2018، وعليه تم التأكيد من خلال هذه الورقة البحثية، على صحة فرضيتها، التي تنص على وجود تأثير ايجابي ومعنوي للاستثمارات المحلية والأجنبية على معدلات التشغيل، ومن خلال ما سبق عرضه تم التوصل إلى النتائج الآتية:

IV.1.نتائج البحث:

- عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر منذ عام 2001م ارتفاعا طفيفا بسبب إصدار قانون الاستثمار المعدل في تلك السنة، إلا أن هذه التدفقات كانت ومازالت ضعيفة؛
- عرف الاستثمار المحلي بالجزائر ارتفاعا ملحوظا وبشكل مستمر من سنة 2001 الى 2018، ويعود هذا الى ارتفاع أسعار النفط الذي نجم عنه تكوين فوائض مالية كبيرة مما أدى الى القيام بالعديد من المشاريع العمومية وانشاء مجموعة من الأجهزة المتخصصة في التشغيل؛
- شهدت معدلات التشغيل ارتفاعا من عام 2001 الى 2009، وهو راجع إلى إنشاء المشاريع العمومية من جهة، وانشاء العديد من المؤسسات على سبيل المثال لا الحصر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتدعيم المشاريع الخاصة، لتعرف ثبات نسبي من عام 2010 الى 2018، وهذا يعود الى أن تعرض العديد من المشاريع الى الإفلاس من جهة، وغالبية مناصب الشغل التي تم خلقها هي مؤقتة أي غير دائمة من جهة أخرى؛
- حقق الاستثمار المحلي حوالي 1098011 منصب شغل أي نسبة 89.15%، اما بالنسبة للإستثمار الاجنبي المباشر الوارد حقق 131583 منصب شغل اي نسبة 10,85%فقط.
- إن متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى والفرق الأوّل؛ مما يدل على إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل فيما بينها؛
- أوضح اختبار التكامل المشترك للمنهج الحدود، أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة ومعدلات التشغيل، مما يدل على وجود درجة عالية من الحركة المشتركة فيما بينها؛
- من خلال تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل، تبيّن لنا وجود تأثير إيجابي وغير معنوي لكل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على معدلات البطالة بالجزائر، مما يعني أن الاستثمار لم يساهم في خلق مناصب التشغيل على المدى الطويل، وهذا يعود الى أن المشاريع العمومية غلب عليها الطابع الاجتماعي، وأن المشاريع الخاصة كانت أغلبها غير فعالة نظرا لصعوبة التحكم في الأجهزة المتخصصة، مما يؤكد ضعف دور القطاع الخاص بالجزائر؛
- كما تبين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لها تأثير إيجابي وغير معنوي على معدلات التشغيل، وهذا يعود الى تدني وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر، نظرا للمعوقات التي لا تزال تعترضه على غرار صعوبة التمويل ، البيروقراطية الحكومية ، انتشار ظاهرة الفساد

وبالإضافة إلى العديد من المعيقات الأخرى التي تتمثل في تعقيد الأنظمة الضريبية، ضعف البنية التحتية ، وفضلا عن تركزه في قطاع معين ألا وهو قطاع النفط الذي يستدعي استعمال أيدي عاملة أجنبية ماهرة(Schwab, 2015, p. 94)؛

- ❖ أوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ أنّ معامله معنوي وسالب، مما يؤكّد مرة أخرى على وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين متغيّرات الدراسة؛
- ❖ كما أظهر وجود تأثير إيجابي ومعنوي للاستثمار المحلي على معدلات التشغيل في الآجال القصيرة، ويمكن ارجاع ذلك الى الاعتماد على الأساليب كثيفة العمل على المدى القصير من جهة، و توفير مناصب عمل مؤقتة من جهة أخرى؛
- ❖ وكذا وجود علاقة طردية معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر ومعدلات التشغيل في الآجال القصيرة، مما يعني أن هاته الاستثمارات تستخدم العمالة الأجنبية الماهرة أكثر من العمالة المحلية؛
- ❖ أشار اختبار استقرارية النموذج، أن معلمات النموذج تتصف بالاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج على الآجال القصيرة والطويلة.

IV.2. مقترحات البحث:

على ضوء ما سبق، تقترح هذه الدراسة التوصيات التالية:

- ❖ ضرورة الاهتمام أكثر بموضوع الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية؛
- ❖ ضرورة العمل على التقليل من المشاريع الاجتماعية مع زيادة المشاريع الاقتصادية؛
- ❖ ضرورة العمل على وضع خطط محكمة للقضاء على معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد؛
- ❖ ضرورة التعريف بفرص الاستثمار التي يتميز بها الاقتصاد الوطني عن غيره من الاقتصاديات خصوصا العربية منها.

V- الإحـــالات والمراجـــع :

❖ باللغة العربية:

1. فائز هليل سريح الصبيحي. (2016). دور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية : دراسة مقارنة للعراق مع الدول المجاورة للمدة 1990 - 2010. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، *8*(15)، 120-135.
2. أحمد إبراهيم حسين البجاري، و خالد حمادي حمدون المشهداني. (2019). قياس أثر الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر في معدل البطالة في العراق للمدة (1985-2018). *تنمية الرافدين*، *38*(123)، 168-181.
3. أميرة عبد اللطيف مشهور. (1991). *الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي*. القاهرة: مكتبة مدبولي.
4. حسين عمر. (2018). *المدخل الى دراسات علم الاقتصاد الاستثمار والعولمة*. دار الكتاب الحديث.
5. عبد الحميد عبد المطلب. (2010). *مبادئ وسياسات الاستثمار*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

❖ باللغة الأجنبية:

6. Pesaran, M., Shin, Y., & J. Smith, R. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal applied economic, 16*(3), 289-326.
7. Phillips , P., & Hansen, B. (1990). Statistical Inference in Instrumental Variables Regression with I (1) Processes. *Review of Economic Studies, 57*(1), 99-125.
8. Ullah, I., Shah, M., & Khan, F. (2014). Domestic Investment, Foreign Direct Investment,and Economic Growth Nexus: A Case of Pakistan. *Economics Research International*, 1-5.
9. Adams, S. (2009). Foreign Direct investment, domestic investment, and economic growth in Sub-Saharan Africa. *Journal of Policy Modeling, 31*(6), 939-949.
10. Bouchoucha , N., & Bakari, S. (2019). The Impact of Domestic and Foreign Direct Investment on Economic Growth: Fresh Evidence from Tunisia. *Munich Personal RePEc Archive*, 1-19.
11. Dickey, D., & Fuller, w. (1979). Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root » , ,. *Journal of the American Statistical Association, 74*(366), 427–431.
12. Schwab, K. (2015). *the global competitiveness report 2015-2016.* Geneva: World economic forum.